الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم في 13 جوان 2017

بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل

برنامج مناخ الاستثمار وريادة الأعمال

(2017 / 59)

طلب فيه استعجال النظر

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 08 / 07 / 2017

الوثائق المرفقة بالمشروع:

*** وثيقة شرح الأسباب،**

*** اتفاق القرض.**

تاريخ انتهاء الأشغال: 21/ 07 / 2017

رئيس اللجنة: منجي الرحوي

نائب الرئيس: سامي الفطناسي

مقرر اللجنة : شكيب باني

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

المقرر المساعد: سامية عبو

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 14 جويلية 2017
جلستي اللجنة : 19 جويلية 2017 و 21 جويلية 2017 **القرار :** الموافقة بأغلبية الحاضرين (5 مع و2 ضد) **تاريخ إنهاء الأشغال:** 21 جويلية 2017 **رئيس اللجنة :** المنجي الرحوي **المقرر :** شكيب باني

أوّلا . تقديم المشروع:

أبرمت الحكومة التونسية بتاريخ 13 جوان 2017 بواشنطن اتفاق قرض مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمبلغ أربع مائة وسبعة وخمسون مليون ومائتي ألف أورو **(457.2 م. أورو)** أي ما يعادل حوالي ألف ومائتي وتسعة وأربعون مليون دينار تونسي **(1249 م.د)**. وسيخصص هذا القرض لتمويل ميزانية الدولة مباشرة لدعم برنامج إصلاحات في مجالات تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز ريادة الأعمال وفرص النفاذ إلى التمويل في إطار دفع النشاط الاقتصادي.

ويمثل برنامج الدعم المالي لسنة 2017 مواصلة لما تم دعمه من إصلاحات مدرجة في إطار برامج دعم الميزانية للسنوات السابقة والتي تهدف من جهتها إلى دفع الحركة الاقتصادية وتطوير هيكلة الاقتصاد الوطني وإكسابه مزيد من الصّلابة لمواجهة الأزمات الداخلية والخارجية.

أهداف البرنامج:

يمرّ النشاط الاقتصادي بمرحلة صعبة منذ 14 جانفي 2011 حيث تراجعت موارد ميزانية الدولة وتفاقم عجزها. ويرمي هذا البرنامج عبر الإجراءات والإصلاحات التي يدعمها إلى إعادة دفع النشاط الاقتصادي والحد من الأثر السلبي المباشر على الموازنات المالية الداخلية والخارجية وتغطية العجز الحاصل على مستوى الموارد المالية للدولة.

محاور البرنامج:

يتضمن البرنامج محورين أساسيين ينصهران كليا مع تطلعات المرحلة القادمة والمتعلقة بالإصلاحات الرامية لتحسين محيط الأعمال وتعزيز ثقة المستثمرين، وكذلك تشجيع ريادة الأعمال وتيسير النفاذ إلى التمويل.

ويدعم هذا البرنامج الإجراءات التالية:

المحور الأول: تحسين مناخ الاستثمار الخاص وجودة الاستثمارات العمومية:

تهدف الاصلاحات المدرجة ضمن هذا المحور بالخصوص إلى دعم فرص النفاذ إلى الأسواق وتحسين نوعية الاستثمارات العمومية وتيسير التجارة والنقل والخدمات اللوجستية.

أ ـ دعم فرص النفاذ إلى الأسواق والمنافسة والشفافية:

في إطار التشجيع على مزيد فتح الأسواق للمستثمرين، وتحفيز الاستثمار الداخلي وجلب الاستثمار الخارجي في إطار قانوني للمنافسة تم اعتماد ونشر أربعة أوامر تطبيقية لقانون المنافسة والأسعار تشمل إنشاء وتعزيز مجلس المنافسة لضمان جميع متطلبات المنافسة العادلة والشفافية في الأسعار: وهي الأمر الحكومي عدد 36 لسنة 2015 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار والأمر الحكومي عدد 780 لسنة 2016 المؤرخ في 13 جوان 2016 والمتعلق بضبط المبلغ الأدنى لرقم المعاملات الإجمالي الموجب لإخضاع عمليات التركيز الاقتصادي للموافقة المسبقة والأمر الحكومي عدد 1204 لسنة 2016 المؤرخ في 18 أكتوبر 2016 والمتعلق بضبط إجراءات تقديم مطالب الإعفاء ومدته والأمر عدد 252 لسنة 2017 المؤرخ في 14 فيفري 2017 والمتعلق بضبط إجراءات تقديم مطالب الإعفاء الكلي للعقوبة أو التخفيف منها.

وفي إطار تكريس انفتاح السوق للمستثمرين وتحفيز وجلب الاستثمار وتبسيط الاجراءات تمت المصادقة على القانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار وعلى الأمر الحكومي عدد 390 لسنة 2017 المؤرخ في 09 مارس 2017 المتعلق بإحداث وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع مراجعة تراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية وضبط التصنيفية التونسية للأنشطة.

ب ـ التصرف في الاستثمارات العمومية:

في إطار تحسين نوعية الاستثمارات العمومية، تمت المصادقة على الأمر الحكومي عدد 394 لسنة 2017 المؤرخ في 29 مارس 2017 المتعلق بإحداث إطار موحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية، حيث يهدف هذا الاطار إلى إحكام التصرف في الاستثمار العمومي الممول عن طريق ميزانية الدولة أو بتمويلات خارجية أو في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وذلك من خلال (أ) تطوير الأساليب المتعلقة بإعداد المشاريع العمومية والتسريع في إنجازها وتفعيل متابعتها وتقييمها (ب) ترشيد اختيار المشاريع العمومية المدرجة بمخطط التنمية والمزمع برمجتها وترسيمها بميزانية الدولة أو عرضها على التمويل الخارجي وذلك لتلافي التأخير في إنجازها وضمان نسق أرفع لاستهلاك الاعتمادات سواء على الموارد الخارجية أو على موارد الدولة وضمان إنجاز ناجع للمشاريع العمومية.

ج ـ تيسير التجارة والنقل والخدمات اللوجستية:

في إطار تسهيل التجارة وخاصة التجارة الخارجية، اعتمدت وزارتي المالية والنقل المنشور المشترك عدد 86 والذي يتعلق بتبسيط إجراءات إيداع ورفع البضائع بالموانئ البحرية التجارية. ويهدف هذا المنشور إلى إدخال الرقمنة التدريجية للإجراءات بالموانئ مما يمكن من تحسين نجاعة وفعالية الخدمات اللوجستية بالموانئ وتحسين جودتها وتقليل آجال انتظار الحاويات والبضائع.

المحور الثاني: دعم ريادة الأعمال وفرص النفاذ إلى التمويل:

تهدف الاصلاحات المدرجة ضمن هذا المحور بالخصوص إلى تحسين مناخ تمويل المشاريع وتدعيم جودة المعلومات الائتمانية وتعزيز بيئة الأعمال وتحسين فرص النفاذ إلى القروض السكنية.

أ ـ تحسين مناخ تمويل المشاريع:

تم في هذا الإطار إعداد مشروع مجلة تتعلق بمؤسسات الاستثمار الجماعي بهدف دفع الاستثمار وتطويره وذلك لمواكبة متطلبات التنمية والاستثمار خاصة على مستوى الجهات ولتعزيز نسق إحداث مواطن الشغل.

وستمكن هذه المجلة من توسيع مجال نشاط رأس مال الاستثمار من خلال إحداث أصناف جديدة من المؤسسات تمكن من استقطاب الادخار وتنويع خيارات الاستثمار المتاحة من خلال تمكين المستثمرين من اعتماد سياسات استثمار مختلفة والسماح للمستثمرين غير المقيمين بممارسته.

ب ـ تدعيم جودة المعلومات الائتمانية:

في هذا الإطار، تم اقتراح مشروع قانون أساسي يتعلق بتدعيم جودة المعلومات الائتمانية.

ويهدف هذا القانون إلى تنظيم إحداث شركات الاستعلام الائتماني وممارسة نشاطها وضبط قواعد تبادل المعلومات الائتمانية بغرض تدعيم جودة المعلومات الائتمانية بما يساهم في دعم الاندماج المالي.

وتجدر الاشارة إلى أن تنظيم نشاط الاستعلام الائتماني من شأنه أن يسهل النفاذ إلى مصادر التمويل ويساهم في التحكم في تداين الافراد ويجعل تسعير المنتجات والخدمات المالية أكثر تلاؤما مع مخاطر الحرفاء.

ج ـ تعزيز محيط أعمال المؤسسات التي تشهد صعوبات:

تم إصدار القانون عدد 36 لسنة 2016 المؤرخ في 29 افريل 2016 والمتعلق بالإجراءات الجماعية لمساعدة المؤسسات التي تمرّ بصعوبات اقتصادية ومالية على مواصلة نشاطها والمحافظة على مواطن الشغل فيها والوفاء بديونها. كما يتطرق هذا القانون إلى مراجعة لإجراءات التفليس لمزيد ضمان حقوق هذه المؤسسات ودعمها لاستخلاص مستحقاتها وتحسين وضعيتها المالية.

د ـ النفاذ إلى القروض السكنية:

في إطار دعم احتياجات الأسر المتوسطة الدخل للحصول على تمويلات فيما يتعلق بشراء وتحسين المسكن، تمت إعادة النظر في معايير وشروط تدخلات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء وذلك باعتبار تطور قطاع المقاولات والقدرة الشرائية للأجراء. وتم في هذا الإطار إصدار الأمر الحكومي عدد 1126 لسنة 2016 المؤرخ في 18 اوت 2016 والمتعلق بضبط صيغ وشروط تدخلات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء.

الشروط المالية للقرض:

- السحب: قسط واحد،
- مدة السّداد: 28 سنة منها 5.5 سنة إمهال،
- نسبة الفائدة: نسبة البنك المتغيّرة (1,2%) + نسبة الفائدة على الأورو Euribor (ـ0.27 %) (بتاريخ 16 جوان 2017)،
- عمولة الافتتاح: 0.25 % من مبلغ القرض تخصم مباشرة حال دخول القرض حيز النفاذ،
- أدوات التغطية: إمكانية الانتفاع بمختلف أدوات التغطية المتاحة خلال مدّة سداد القرض كتثبيت نسبة الفائدة أو تغيير عملة القرض.

ثانيا ـ أعمال اللجنة:

نظرت لجنة المالية والتخطيط والتنمية في مشروع هذا القانون في جلستها المنعقدة بتاريخ 19 جويلية 2017، وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص اتفاقية القرض.

وخلال النقاش، أفاد أغلب النواب أن هذا القرض موجّه لدعم عجز ميزانية الدولة لسنة 2017 الذي صادق المجلس على تمويلها بقروض خارجية. كما رأوا أنه رغم تفاقم المديونية إلا أن هذا القرض موجّه للاستثمار والتصدير الذين هما أساس برنامج الحكومة في الوقت الحاضر.

واعتبروا أن قروض البنك الدولي هي قروض ميسّرة تندرج في سياق برنامج طويل لدعم النمو الاقتصادي لتونس منذ سنة 2011، وهذا القرض مرتبط بإصلاحات تمّ التوافق في شأنها باعتبار أن البنك الدولي لا يمنح هذه النوعية من القروض المساندة إلا إذا التزمت الدولة المقترضة بالقيام بإصلاحات.

وأكدوا على أن برنامج الاصلاحات المتفق عليها يرمي أساسا إلى النهوض بتنافسية الاقتصاد الوطني ودفع التصدير الذي هو المحرك الرئيسي للنمو في تونس في ظل ضيق السوق الوطنية. كما أن لهذه الاصلاحات طابع اجتماعي من خلال تحسين النفاذ إلى القروض السكنية.

وبالنسبة للشروط الماليه للقرض، نوه أغلب النواب بهذه الشروط واعتبروها جد ميسرة خاصة في ما يتعلق بفترة السداد وفترة الإمهال ونسبة الفائدة.

هذا، وشدّد أحد النواب على أنّ هذا القرض مُضر بالاقتصاد التونسي ولا يتضمن لأيّ مُعطى يؤكّد على أنه قرض مدر للثروة، مضيفا أن هذا التمويل لا يخدم إلا مصلحة المقرضين الذي لهم فائض في السيولة يقدّمونه في شكل قروض طويلة المدى إلى البلدان التي انتهجت سياسة اقتصادية فاشلة قائمة على سوق ضيّقة ومغلقة ولا تشجّع على جلب متدخّلين جدد، وهي سوق قائمة على الاحتكار والمضاربة والفساد المالي وعلى عدم احترام قواعد المنافسة النزيهة. وأضاف أن هذا النوع من القروض من شأنه توريط الأجيال القادمة في خيارات غير مسؤولين عنها.

ثالثا . توصيات اللجنة:

توصي اللجنة بـ:

- مدّ المجلس بنص الاتفاقية باللغة العربية،
- اعتماد الحوكمة الرشيدة في تنزيل هذه الإصلاحات على أرض الواقع.

رابعا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية الحاضرين.

رئيـــس اللجنـــة	**المقرر المساعد**
المنجي الرحوي	الهادي بن ابراهم